2008/02/02

لماذا تظاهروا.. لماذا لم يتظاهروا بعد..

عبد الحليم فضل الله

يُسأل متظاهرو الضواحي عن سبب وجودهم في الطرقات، فلا تكفي المطالب المعيشية سبباً، وليس هذا شأن اللبنانيين مذ صاروا " كائنات سياسية نقية"، .. وللمتظاهرين أن يسألوا مواطنيهم المتأرجحين على أطراف الوجع وشفير الهاوية، لماذا لم تتظاهروا بعد، و من حق هؤلاء وأولئك، من تظاهر ومن لم يتظاهر، أن يسألوا السلطة عن اختلال ميزانها الأخلاقي كلما تعلق الأمر بالحقوق الاجتماعية والمطالب الأوليّة التي لا جدال فيها، وأن يدينوا كذلك تدبيرها السياسات ثم التنكر لها ما أن يثبت أنها صناعة رديئة.

لقد مرت في السنوات القليلة الماضية مياه غزيرة تحت جسور السياسة،.. طويت حقبة بأكملها، وخلطت أوراق الطوائف، وبيعت الكثير من الأوهام، فيما بقيت مياه السياسات العامة النقدية والمالية والاقتصادية راكدة، لكأنها هي المحور الذي يدور حوله كل شيء، وهذا يعزّز الرأي القائل أنّ كرة السلطة إنما يتم تقاذفها في ملعب ضيق، و أن مبدأ تداول السلطة ما هو إلا أكذوبة يفندها قصور آليات الضبط والتصحيح في الدولة، وإتباع أربابها النهج نفسه، مهما تغيرت التحالفات وتبدلت الولاءات.

فلنفترض أنّ المطالب المعيشية امتزجت بالسياسة، على ما ردد كثيرون غداة أحد الضحايا الدامي.. وأن السياسة اقتحمت ملعب الحاجات العامة وتظللت بظلالها، فمن يمكنه تميّز الحد الفاصل بين الأمرين، ومن بوسعه القول أن السياسة هي غير ذلك الهرم المبني من حصى همومنا اليومية ومخاوفنا الصغيرة،.. وهل تبنى الأوطان من دون تلك الحرية الأساسية التي نجسد من خلالها حقنا في البقاء والاستمرار ككائنات حية..

لئن من أمل يعوّل عليه فهو أن تنهض الفئات الشابة والمقصيّة لتبديل ذلك المشهد الساكن،.. أن تهبّ رياح الغضب فتحرك سفن الدولة بعد أن علقت طويلاً بين جليد الخوف وصخور الأزمة..فلا يصير المستقبل تكراراً للماضي وجزءاً من الحاضر، ولعل التظاهر المطلبي الذي اعتبرته حكومات العقد الماضي تهديداً للسلم الأهلي، هو من الحقوق القليلة المتبقية التي من شأنها إيجاد مسار بديل لمسار السلطة المغلق، فلو استعملت هذه الحقوق في أوقاتها لشهدنا ربما تسلسل أحداث مختلف..

.. ألم يكن التظاهر مطلوباً حين تقرر في إحدى الغرف المغلقة أن تكون سوليدير محور عملية الاعمار فامتصت الفورة الأولى من النشاط الاقتصادي غداة انتهاء الحرب الأهلية، ونالت من التمويل في ضربة واحدة ما يوازي ربع ما انفق على البنى التحتية في عقد ونصف، لتكون الاستثمار الأكبر بل الاستثمار الوحيد الذي هيئت له كل ظروف النجاح، بينما تباطأت مشاريع وتوقفت أخرى.

.. ألم يكن التظاهر مطلوباً حين وضعت خطط ثلاثية وخماسية وعشرية على أساس حصر تدخل الدولة في شأني البنى التحتية وتوفير البيئة المؤاتية لعمل القطاع الخاص، فكانت في الشأن الأول عديمة الكفاءة، بحيث بلغت تكاليف المشاريع في بعض الأحيان عشرة أضعاف كلفتها الحقيقية، وضبطت في الشأن الثاني وهي تدعم قطاعات منتقاة بأضعاف ما تحتاجه من دعم، كما في منح شركتي الخلوي في التسعينات حق الجباية من المواطنين لا فقط حق تقاضي ثمن الخدمة، وكما حدث مع المصارف الست الكبرى التي استأثرت بحوالي نصف سندات الخزينة وحصلت بنتيجة ذلك على ما يزيد على عشرة مليارات دولار أميركي من الفوائد في الأعوام 1992–2006.

.. ألم يكن التظاهر مطلوباً حين تركت قطاعات الإنتاج السلعي وبعض الخدمات الموجهة للداخل لقدرها بدعوى تقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص، فحرمت من أقل شروط الحماية التي توافق عليها حتى منظمة التجارة العالمية، ومن إجراءات الدعم المسموح بها في إطار مكافحة الإغراق، فتراجعت حصة قطاعي الصناعة والزراعة، من ثلث الناتج تقريباً في السبعينات إلى أقل من 18%، ولم تحرك السلطات المختصة ساكناً وهي ترى القاعدة الترسمليه للقطاع الصناعي تذوب ببطء، وبنيته الأساسية وهي تتحول إلى مجمّع كبير للوحدات الصغيرة، وإنتاجية العامل فيه وهي تتراجع باطراد، والمفارقة هنا أن احتياجات التمويل الصناعي قريبة من قيمة الأرباح الزائدة التي حققها القطاع المصرفي جراء الارتفاع غير المبرر للفوائد. أما في الزراعة فتكفي الإشارة إلى أنها نالت من الموازنات العامة طوال السنوات الماضية ما يقل عن 4% من مجموع الفوائد التي حصلت عليها المصارف نتيجة اكتتابها بسندات الخزينة.

نزل هؤلاء الشبان إلى الطرقات ومن حقهم أن ينزلوا، فهناك من وضعهم فعلاً على تقاطع طرق خطر، بين الاندماج التام والسوي في المجتمع، أو الغرق في مستنقع الفقر والخوف، بين الهجرة إلى خارج الوطن، أو إلى خارج مشروع الدولة. فإذا اختاروا الوطن على الغربة فسيكون نصفهم عرضة للبطالة الكاملة أو الجزئية طوال خمس سنوات من دخولهم سوق العمل، و ستعيش أسرة على الأقل من كل ثلاث اسر يكونوها تحت خط الفقر، أما إذا اختاروا الهجرة فسيتحولون إلى عمالة رخيصة مع أن أكثر من نصفهم من حملة الشهادات العلمية والفنية..

المفارقة المريرة هي أن التحركات المطلبية تواجه في لبنان بعنف وقسوة غير مألوفين، بينما يتم تربيت أكتاف منظمي الحملات الطائفية والعنصرية، فهناك داخل نظام الهيمنة الموروث رغبة في استئصال العناوين الإنسانية والأهداف الاجتماعية التي تتداولها الجماعات والأجيال، بحثاً عن دولة يروّعها الفقر نفسه لا مشهد الفقراء، وجرائم القتل لا صور القتلى، وتوقاً إلى سلطة لا تغسل يديها بدم الضحايا كلما أرادت أن تطوي إخفاقاتها تحت وسادة الفتنة.